بعد أن دفع لها ١٠٠ مليار دولار... بوش يتخلى عن بلاك ووتر

ويليام فيشير

قدر تقرير أخير أن أتعاب ١٩٠,٠٠٠موظفا بشركات خدمات خاصة يعملون في العراق وغيرها، ستكلف المواطنين الأمريكيين ١٠٠,٠٠٠ مليار دولار في نهاية ٢٠٠٨، فيما كشفت قضية معروضة على محكمة في فلوريدا أن الرئيس جورج بوش بدأ يتخلى عن شركات الأمن الخاصة ومنها بلاك ووتر، تاركا إياها لمصيرها أمام القضاء.

فقد رفع أهالي ثلاثة من رجال الأمن الأمريكيين قتلوا في حادث سقوط طائرة تملكها "بلاك ووتر للطيران" في أفغانستان، قضية ضد هذه الشركة استنادا إلى دراسة أجرتها الحكومة الأمريكية أشارت إلي مسؤولية موظفين بالشركة عن هذه الخسائر في الأرواح.

لكن إدارة بوش، على الرغم من تأييدها لما وصفته بالدور الحاسم الذي أدته مثل هذه الشركات، لم تتقدم للمحكمة بأي دفاع عن بلاك ووتر في المهلة المحددة هذا الأسبوع. فأثار صمت الإدارة الأمريكية موجة من الاستياء العميق لدي شركة بلاك ووتر ومؤيديها.

وصرح ايريك برنس، رئيس بلاك ووتر لمجلة تايم، "بعد أن قال الرئيس (بوش) أنه كقائد عام للقوات المسلحة، مسؤول عن المتعاقدين في ساحة الحرب، من المزعج أن لا تبدي إدارته اهتمامها أمام المحاكم".

هذا وقد أثارت القضية المعروضة على محكمة فلوريدا، والتي يمكن أن تصل إلى المحكمة العليا، تساؤلات عما إذا كانت شركة بلاك ووتر وغيرها من الشركات المتعاقد معها للعمل خارج الأراضي الأمريكية، تخضع لقوانين الولايات المتحدة.

وجاءت هذه التساؤلات بسبب قرار مرسوم أصدره في عام ٢٠٠٥ حاكم العراق حينذاك بول بريمر، بضمان الحصانة القانونية للشركات المتعاقد معها، فيما تقول الحكومة العراقية أن بلاك ووتر وغيرها، كانت مسؤولة عن مقتل مدنيين عراقيين، وتطالب بإخضاعها للقوانين العراقية.

لكن الولايات المتحدة قاومت هذا التحرك الذي يعتقد أنه مطروح كجزء من المفاوضات الجارية مع العراق بشأن مستقبل وضع القوات الأمريكية فيها.

كما هاجم البيت الأبيض قانونا اعتمده مجلس الشيوخ مؤخرا، يخضع الشركات المتعاقد معها للعمل في مناطق حرب، ليست من اختصاص المحاكم الأمريكية. وقال البيت الأبيض: أن القانون يوسع نطاق هذا الاختصاص لخارج الولايات المتحدة ويضيف عبأ جديدا علي عاتق القوات المسلحة.

أما شركة بلاك ووتر فتقول: أنها يجب أن تقع تحت مظلة "حصانة السيادة" التي تحمي القوات المسلحة الأمريكية من التعرض لمحاكمات، ذلك أن الطائرة التي سقطت ورفعت القضية في فلوريدا بشأنها، كانت تحت قيادة وتحكم القوات المسلحة الأمريكية.

لكن ثلاثة قضاة فيدراليون رفضوا في يوليو حجج الشركة، وأوردوا ضمن مبررات رفضهم، عدم اتخاذ الحكومة الأمريكية أي موقف للدفاع عن شركة بلاك ووتر.

كما ذكر القضاة في حكمهم بالسماح باستمرار القضية إلى أن "عدم الاهتمام البادي من قبل الولايات المتحدة... إنما يعزز خلاصتنا بأن القضية لا تمثل مسألة سياسية.

وبدورهم، شدد المحامون عن كبرى الشركات المتعاقدة، بما فيها "دين كورب"، "كيلوغ براون آند رووت"، "بلاك ووتر" وغيرها، على أن السماح باستمرار هذه القضية ومثيلاتها يمثل سابقة خطيرة.

كما شددوا على أن قرار استمرار المحاكمة يعرض الشركات لكميات هائلة من الأموال وتكاليف تأمين باهظة، ما قد يؤثر على قدرتها على أداء المهام التي تعاقدت عليها الحكومة الأمريكية معها.

هذا وتزامنا مع لقضية المعروضة على محكمة فلوريدا، صدر تقريرا عن مكتب الميزانية بمجلس الشيوخ الأمريكي، أشار إلى أن تكاليف تخصيص قوات عسكرية لتوفير الخدمات الأمنية في العراق، لا تختلف كثيرا عن الأتعاب التي تدفع لشركات الأمن الخاصة.

وشرح أن ما بين ٦ و ١٠ مليارات دولار قد أنفقت بالفعل على شركات الأمن الخاصة، وقدر عدد موظفي هذه الشركات المتواجدين في العراق في ٢٠٠٨ منذ بداية العام ما بين ٢٥,٠٠٠ و ٣٠,٠٠٠ موظفا.

كذلك أنه لو استمر الإنفاق على بند الشركات المتعاقد معها بالمعدل لحالي، فإنها سوف تكون قد تقاضت ١٠٠,٠٠٠ مليار دولار في هذه العام في عملياتها العسكرية في العراق.

وكشف تقرير مكتب الميزانية البرلماني الأمريكي أيضا عن أن نحو ٢٠ في المائة من تكاليف العمليات في العراق يذهب إلى الشركات الخاصة المتعاقد معها.

وذكر أنه يوجد حاليا في الأقل ١٩٠,٠٠٠ طرفا متعاقد معهم في العراق والبلدان المجاورة، ما يعادل واحدا مقابل كل عامل في القوات الأمريكية.

أضاف أن الولايات المتحدة قد اعتمدت على الشركات الخاصة في العراق أكثر منها في أي حرب أخرى، لعمليات تشمل تموين الطعام حتى حراسة الدبلوماسيين.

وأخيرا، نبه التقرير البرلماني، الذي أعد بطلب من رئيس لجنة الميزانية السناتور الديمقراطي كينت كونراد، إلي أن الوضع القانوني للعاملين التابعين للشركات الخاصة يمثل "حيزا رماديا" في سياق القوانين الأمريكية، لا سيما فيما يتعلق بالمسلحين منهم.

وعلق رئيس لجنة الميزانية في تصريح أن اعتماد إدارة الرئيس بوش على الشركات الخاصة قد أمسى سابقة خطيرة، إذ يعني "تقييد المسؤولية، والإغفال، ويتيح المجال أمام الفساد وسوء الاستغلال، بل وأحيانا ما يزيد التكاليف على حساب دافعي الضرائب الأمريكيين بصورة كبيرة"

مهام المفوضة العليا الجديدة: حقوق إنسان أم حقل ألغام؟

مايكل بوك

في الظاهر، تصاب آذان العالم بالصمم في كل مرة يعلو فيها صوت أحد مفوضي الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، متهما الدول التي إنتخبته بإنتهاكها. والآن إختارت الجمعية العامة نافانيثيم بيلاي من جنوب أفريقيا مفوضة جديدة، تتأهب لإختراق ما يشبه بحقل الألغام السياسية.

إرتفع صوت ماري روبنسون، المفوضة العليا السابقة ورئيسة إيرلندا سابقا، وإنتقدت بلاد كالولايات المتحدة والصين وإسرائيل لأنتهاكها للقوانين الإنسانية والحريات المدنية.

كما إنتقدت روبنسون خرق حقوق الإنسان من قبل دول الغرب ومدى شرعية قصفها ليوغسلافيا السابقة في ١٩٩٩ على أيدي قوات حلف شمال الأطلسي، ما تسببت في ضحايا بين الأهالي المدنيين.

والنتيجة أن روبنسون أُجبرت على التنحي عن منصبها بعد مرور ١٢ شهراً فقط من تجديد ولايتها لمدة أربع سنوات.

فتبعتها في منصبها الكندية لويز آربور، خبيرة الشؤون القانونية، التي رفعت صوتها بدورها كمدافعة متحمسة عن حقوق الإنسان، فرفضت دول ككوريا الشمالية وبورما دخولها إليها.

كما رفضت حكومة سري لانكا طلبها فتح مكتب ميداني لحقوق الإنسان في كولومبو. وعندما زارت سري لانكا في بداية هذا العام، سئلت لماذا لا تزور مركز الإعتقال الأمريكي في غوانتانامو حيث أكد معتقلون أنهم وقعوا ضحية التعذيب. وعندما تحدثت إلى زعماء الكونغرس الأمريكي، أجابوها لماذا لا تذهبين إلى بورما؟ ولماذا تشيري إلى الولايات المتحدة بإصبع الإنتقاد؟. والخلاصة أن الأمم المتحدة إختارت بيلاي، ٦٧ عاما، لشغل منصبها كمفوضة عليا لحقوق الإنسان.

ومنذ هذه اللحظة سوف يكون لزاما على بيلاي أن تخترق حقل الألغام السياسية هذا، علما بأن حقوق الإنسان تدخل في إطار كافة أنشطة المنظمة الدولية، بما فيها الإقتصادية والإجتماعية.

تتسلم المفوضة الجديدة مهام منصبها في وقت تحتفل فيه الأمم المتحدة بمرور ٦٠ عاما على إعلان حقوق الإنسان، ويتعثر فيه مجلس الأمن في وجه أوضاع هذه الحقوق في السودان، زيمبابوي، بورما، والأراضي التي تحتلها إسرائيل.

وسوف تشرف بيلاي من مقر المفوضية في جنيف، على أنشطة ما يزيد على ١٠٠٠ موظفا في ٥٠ دولة، بميزانية تفوق ١٥٠ مليون دولار سنويا.

وكانت مفوضة حقوق الإنسان الجديدة قد عملت منذ ٢٠٠٣، كقاضية لدى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، وقبل ذلك، في عام ١٩٩٩، كقاضية - رئيسة المحكمة الدولية المعنية برواندا لمدة ثمان سنوات.

وعن إنتخابها لهذا المنصب، صرح المدير التنفيذي للمنظمة الحقوقية العالمية "هيومان رايتس ووتش"، كينيث روث، أن بيلاي "عينت في لحظة حرجة بالنسبة لحماية حقوق الإنسان في العالم، بل وفي سياق الأمم المتحدة ذاتها".

وشرح "لقد فشل مجلس الأمن في إتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة إنتهاك حقوق الإنسان في زيمبابوي ودارفور، ولا يزال الآلاف يخضعون لإعتقالات تعسفية في إطار الحرب على الإرهاب، ولابد من حث الدول على تنفذ معايير حقوق الإنسان الجديدة بشأن إختفاء الأفراد والإعاقة والذخيرة العنقودية".

آي بي إس

أزمة الغذاء والماء في العالم.

أمريكا تلقي ثلث الطعام في القمامة

ثاليف ديبين

تلقي العائلات الأمريكية في صناديق القمامة، ٣٠ في المائة من الطعام، اي ما يعادل تبديد ٤٨,٣ تريليار دولار سنويا، ويساهم مع ظاهرة الإفراط في الطعام في تفاقم أزمتي الغذاء والماء في العالم، إذ يستهلك إنتاج "هامبورغر واحدة ٢,٤٠٠ لترا من المياه. فقد خلص مؤتمر المياه العالمي المنعقد في ستوكهولم هذا الأسبوع، إلى أن تبديد الطعام والإفراط في استهلاكه، يقفان ضمن أسباب تفاقم أزمتي الغذاء والماء في العالم.

وذكر المتخصصون من بين ٢,٤٠٠ مشاركا في المؤتمر، أن مرض السمنة الناتج عن المغالاة في الأكل، يتجاوز في خطورته مشاكل سوء التغذية، إلى الحد الذي يبلغ فيه عدد المصابين بهذا المرض ١,٢ مليار نسمة، مقابل ٨٥٠ مليون فردا يعانون من الجوع.

وصرح البروفيسور جان لندكويست من معهد ستوكهولم الدولي للمياه، أن "التخمة مشكلة أخطر من سوء التغذية وتتسبب في كثير من المشاكل الصحية كأمراض السكر والقلب".

وأكد أنه "يمكن توفير طعام كافي وتغذية أفضل لسكان العالم المتزايدين، بتحسين إنتاجية المياه وخفض كمية الطعام المبدد". وأشارت دراسة بعنوان "ادخار الماء" إلى أن خطر سوء التغذية يمكن خفضه بزيادة التموين الغذائي، بينما غالبا ما يتزايد خطر الإفراط في الطعام وتبديده في المجتمعات التي يتوفر فيه الغذاء. وكمثال، تلقي العائلات الأمريكية وحدها في صناديق القمامة نحو ٣٠ في المائة من المنتجات الغذائية، بما تبلغ قيمة ٤٨,٣ مليار دولار سنويا.

وعن هذا، ذكرت دراسة مشتركة للمعهد الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، أنه يمكن تشبيه هذا الوضع "بترك صنوبر المياه مفتوحا، وصب ٤٠ تريليار لترا من الماء في صندوق القمامة وهي الكمية التي تكفي لتغطية استهلاك ٥٠٠ مليون فردا في العالم". وأفادت الدراسة بأن تبديد الطعام يعادل تبديد المياه، لأن كميات ضخمة منها تخصص لأغراض زراعة الأغذية ومعالجتها.

فذكر البروفيسور جون أنثوني ألان من كلية كنغز في لندن، والفائز بجائزة معهد ستوكهولم للمياه لعام ٢٠٠٨، وصاحب مفهوم "الماء الافتراضي"،بأن الناس تستهلك المياه لا للشرب أو الاستحمام فقط، وإنما بتناول المنتجات الغذائية أيضا.

وللعلم، يقيس مفهوم "الماء الافتراضي" كمية المياه المستعملة في إنتاج وتجارة الأغذية، من الحقل إلى المصنع إلى مائدة الطعام.

وبهذا، يستهلك فنجان واحد من القهوة ١٤٠ لترا من المياه خلال عمليات زراعة البن، وإنتاجه، وتوليفه، وشحنه. ويستهلك إنتاج "هامبورغر" واحدة ٢٤٠٠ لترا من الماء.

كما يستهلك إنتاج كيلوغراما واحدا من اللحم ١٥,٠٠٠ لترا من الماء، وشريحة واحدة من الخبز الأبيض ٤٠ لترا، وكيلوغراما واحد من الجبن ٥,٠٠٠ لترا.

وصرح ألان ل "آي بي اس" أنه دهش لمثل هذه الأرقام الكبيرة التي أعدها باحثوا في هولندا بطريقة علمية. وبسؤاله ما إذا كانت هناك علاقة مباشرة بين أزمتي المياه والغذاء، قال أن المشكلة الأساسية تكمن في توزيع الغذاء والماء.

كما أكدت شارلوت فريتور الباحثة بالمعهد الدولي لإدارة المياه، أن نصف المياه المستعملة في إنتاج الطعام في العالم، ربما تهدر أو تبدد.

وأضافت أن "التغلب على مشكلة فقدان المياه وتحسين إنتاجيتها، يتيحان إمكانات مفيدة للمزارع وقطاع الأعمال والبيئة وقضية الجوع في العالم".

وأخيرا، أكد معهد ستوكهولم الدولي للمياه أن خفض التبديد والفقدان في دورة الإنتاج والاستهلاك بنسبة ٥٠ في المائة، هو هدف ضروري وقابل للتحقيق.

آي بي إس نيوز

أزمة بين نيو دلهي وواشنطن

هل تتحطم الصفقة النووية الهندية - الأمريكية؟

براهول بيداوي

استباقا لاجتماعها في فيينا في ٤ و ٥ سبتمبر، أعربت دول في "مجموعة الدول الموردة للمواد النووية" عن اعتراضها على إتمام إتفاقية التعاون النووي بين الهند والولايات المتحدة، لنصها على مزايا خاصة تسمح بتصدير الوقود والتقنيات النووية للهند على الرغم من عدم توقيعها علي معاهدة انتشار الأسلحة النووية، ما أثار توترات بين نيو دلهي وواشنطن.

ونظر آخر اجتماع للمجموعة في أغسطس، في ٥٠ طلب بتعديل نصوص الاتفاقية النووية الهندية الأمريكية، قدمها أعضاء هذه المجموعة التي تأسست في ١٩٧٤ وتضم ٤٥ دولة، وتعنى بمراعاة تطبيق القيود الهادفة لمنع انتشار الأسلحة الذرية، كعدم تصدير وقود نووي وتقنيات نووية للدول التي لم توقع على اتفاقية عدم انتشار هذه الأسلحة.

وترأست النمسا، نيوز يلاند، ايرلندا، هولندا، النرويج، سويسرا، قائمة الدول المعترضة، ويتراوح عددها بين ١٥ و٢٠ دولة، في صلب هذه المجموعة التي تتخذ قراراتها بالإجماع. وشددت طلبات تعديل نصوص الاتفاقية الهندية الأمريكية، على ثلاثة كشروط مقابل الترخيص بإعفائها من قيود التجارة النووية السارية.

وتنص هذه الشروط علي: استعراض دوري لتنفيذ الهند لالتزامات عدم انتشار الأسلحة الذرية، عدم تصدير اليورانيوم المخصب وتكنولوجيات إعادة معاملة الوقود للهند، وما هو أهم، وقف التجارة النووية مع الهند في حالة إجرائها تجربة ذرية أخرى.

لكن الهند تصر على أن ترخص المجموعة بإعفائها من قيود التجارة النووية هذه، صراحة ودون قيد أو شرط، فيما تتأهب الولايات المتحدة لإعادة صياغة نصوص اتفاقيتها مع الهند، لتلبية بعض طلبات التعديل المقدمة من دول المجموعة.

فما كان من ذلك الا أن أدخل الهند والولايات المتحدة في مرحلة من التوتر، تتميز بتبادل الاتهامات واللوم. فيردد المسئولون الهنديون في أحاديثم الخاصة أن الولايات المتحدة لم تنزل بكل ثقلها لاقناع الدول المعترضة، أو أن واشنطن أطلقت نيرانها على الصفقة النووية من فوق أكتاف المعارضين من أعضاء المجموعة.

وفي المقابل، يقول الأمريكيون أن الهند لم تتحلى بالمرونة والحكمة المطلوبين، وأن نيو دلهي لا تدرك أن العديد من دول المجموعة لن يقبلوا بمسودة الاتفاقية. كذلك ان هناك حدا لقدرة واشنطن على الضغط، وأن عليها أن تعطي شيئا ما في المقابل.

لكن الهند ترفض ادخال أي تعديل جوهري على المسودة الأصلية التي وضعتها بالاتفاق مع الولايات المتحدة

فصرح عالم الطبيعة المعروف إم. في. راماناثا، من مركز الدراسات المترابطة في مجالي البيئة والتنمية، والخبير في قضايا انتشار الأسلحة النووية، "من الصعب الاعتقاد بأن الولايات المتحدة تعرقل الاتفاقية (مع الهند)، بعد التفاوض عليها وتقديم كل التنازلات الممكنة لارضاء الهند".

وأضاف "أيا كان الأمر، فالواقع أن الهند قد شاركت في كافة مراحل التفاوض على النصوص التي عرضت على وكالة الطاقة النووية الدولية ومجموعة الدول الموردة للمواد النووية. من السخافة أن تلوم الهند الولايات المتحدة. ففي أفضل الأحوال، كانت الهند ساذجة لثقتها بأن واشنطن سوف تبذل قصاري جهدها في صلب المجموعة". هذا وثمة مشكلة مهمة أخرى، الا وهي أنه حتى لو وافقت المجموعة على الاعفاءات الخاصة لصالح الهند في اجتماعها هذا الاسبوع، فانه من المحتمل جدا أن تخفق الاتفاقية في تلبية المهلة (٣٠ يوما) التي يحتاجها مجلس الشيوخ الأمريكي لاقرارها، وهو شرط لا غني عنه من أجل تنفيذها. فالمعروف أن مجلس الشيوخ سوف يستأنف جلساته في ٨ سبتمبر، ليتوقف في ٢٦ سبتمبر، حتى إعادة إنتخابه في نوفمبر المقبل.

وحتى في إفتراض أن المهلة المتاحة كانت كافية لمداولات مجلس الشيوخ، فسوف يكون من المنتظر أن يدخل المشروعون تعديلات عليها، عملا على الأقل بالشروط العديدة والجديدة التي إعتمدها المجلس في ديسمبر ٢٠٠٦ فيما يخص الهند، بما فيها وقف التعاون الأمريكي معها في حالة إجرائها تجربة نووية.

بيد أن الهند ترفض التوقيع على معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية، وترفض أيضا أي شرط تحول المجموعة فرضه عليها في هذا الإتجاه.

وأخيرا، توقع العالم والخبير رامانا أنه "يحتمل أن تعمل الولايات المتحدة على إقناع الهند بقبول واحدا في الأقل من الشروط الثلاثة التي تطلبها المجموعة، وبالتحديد شرط منع تكنولوجيات التخصيب وأعادة المعالجة".

ثم قال أنه "من الصعب القول بأن الهند سوف توافق على هذا الشرط، وأن تقبل باستعراض دوري لإلتزاماتها بعدم نشر الأسلحة النووية، ووقف التعاون في حالة إجرائها تجربة نووية"، علما بأن الحكومة الهندية قد أكدت مرارا وتكرارا عدم إستعدادها لتقييد "حقهاالسيادي" في إجراء تجارب نووية

آي بي إس